# الهجرة غير الشرعية

## دراسة في الحركيات السببية المنتجة للظاهرة

الأستاذة فريجة لدمية
أستاذة مساعدة "ب" بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

**تمهيد:**

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من المشكلات التي تتعاظم خطورتها بسبب ما يترتب عليها من آثار تفضي إلى بروز العديد من الظواهر المعتلة -إن استمرت دون معالجة -تُقوض دعائم المجتمع.

لهذا فإن التعرف على الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية يُعدّ ضرورة ملحة نظراً لما يهيئه من وسائل كفيلة بمعالجة الظاهرة وحماية المجتمع من آثارها السلبية.

من هنا يجيء التركيز في هذه المداخلة بدايةً على المعالجة المفاهيمية ببعديها اللغوي والاصطلاحي للفظ الهجرة غير الشرعية في حين تستهدفُ بقية المداخلة البحث في الحركيات السببية المنتجة لها.

## أولاً: الضبط اللغوي والاصطلاحي للهجرة

قصد تجاوز العائق المفاهيمي الذي يمثله لفظ الهجرة تستعرض المداخلة جملة من التعريفات اللغوية والاصطلاحية الرائجة عنه:

-**الهجرة لغة:** من هَجَرَ، يَهْجُرُ، هَجْرًا، وهِجْرَانًا بمعنى أعرض عن الشيء أو الشخص أي: ابتعد، ومنه كذلك الفعل هَاجَرَ، يُهَاجِرُ، مُهَاجَرَةً[1]: رحل عن بلده أو أهله، فالهجرة لغة تفيد: الرحيل والسفر والخروج من الأرض.

ويعبّر عن الشخص الذي يقوم بالهجرة بكلمة "مهاجر" وهي كلمة تطلق في اللغة العربية على الوافد على البلاد والنازح منها على حد سواء بعكس اللغة الفرنسية مثلا حيث عندما ينتقل (المهاجر Le migrant) إلى بلد آخر غير بلده يسمى (وافدا Immigrant)[2*] بالنسبة للبلد الجديد وهو مهاجر (نازح Emigrant )[♦♦] بالنسبة لبلده الأصلي[3].

**الهجرة اصطلاحا:** أما الهجرة في الاصطلاح فإنها على عكس الضبط اللغوي لها، تثير نقاشا حول ما الذي يمكن أن تعنيه هذه الكلمة، ففضلا عن تعدد وتباين التعاريف المقدمة للهجرة تبعا لاختلاف الباحثين ومجالات بحثهم المعرفية، فإن المصطلح لا يحوز على إجماع من قبل الدول ذلك أنه يختلف باختلاف المعايير عند كل دولة[4].

الأمر نفسه ينطبق على تعريف المهاجر، تعتبر النمسا مهاجرا كل من ترك البلد واتخذ مسكنا دائما بالخارج، أو من سافر إلى الخارج بحثا عن العمل. وتتفق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا على أن المهاجر "هو كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج"، وتعرف فنلندا والصين وبولونيا وإيطاليا واليابان المهاجر بأنه "ذلك الذي يبحث عن عمل في الخارج..." أما سويسرا فترى أن الانتقال في مجال الدول الأوربية ليس هجرة إلا إذا كان خارجها.

تعرف الهجرة في علم السكان (الديمغرافيا) بأنها "الانتقال _ فرديا كان أم جماعيا _ من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا" أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها...[5].

أما في الفكر السياسي فعادة ما يتم الإشارة عند مسألة التأصيل التاريخي لظاهرة الهجرة إلى ميثاق (الماجنا كارتا) Magna Carta الذي كفل حرية "الخروج من مملكتنا والعودة في أمان وأمن، برّا أو بحرا".

فيما أكد سقراط على أن "من لا يحبنا أو يحب مدينتنا. ويرغب في الهجرة إلى مستوطنة أو أي مدينة أخرى يجوز له أن يذهب أنّى شاء محتفظا بملكيته"[6].

أما في العصر الحديث فتعد "الهجرة من الحقوق الأولية للإنسان في حدود التشريعات وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام والخاص، وكذلك وفقا لقانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج أو دخول الأجانب إلى إقليمها... وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 م على هذا الحق: "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"[7].

**-الهجرة وفقا للمعيار الجغرافي:**

تقسم الهجرة وفقا لهذا المعيار إلى قسمين أساسيين:

**الهجرة الداخلية:** وتشير إلى التحرك البشري داخل حدود بلد ما. كالهجرة من القرية إلى المدينة أو نحو ذلك[8].

**الهجرة الخارجية:** وهي من أبرز مظاهر التحركات البشرية الجماعية والفردية في القرون الحديثة وتشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة[9].

**-الهجرة وفقا لمعيار الديمومة والاستمرارية:**

**الهجرة الدائمة:** تتم هذه الهجرة عادة عندما يقرر الفرد أو الجماعة مغادرة مكانهم الجغرافي أو أماكن سكناهم إلى منطقة أخرى بشكل نهائي، أي لا يفكرون في العودة إلى مكانهم السابق في المستقبل، على أقل تقدير في الفترة الأولى، وقد تكون هذه الهجرة ضمن الدولة نفسها[10].

**الهجرة المؤقتة:** هذا النوع من الهجرة غالبا ما يكون من أجل العمل بمواسم محددة (ولذلك يطلق بعضهم على هذا النوع من الهجرة اسم الهجرة الموسمية) وقد تتم الهجرة المؤقتة إما داخل إقليم الدولة أو إلى خارجه[11].

**-الهجرة وفقا للمعيار القانوني:**

عند التطرق للهجرة وفقا للمعيار القانوني (أي الهجرة حسب شرعيتها فنحن بصدد الحديث في الوقت نفسه عن نوع من أنواع الهجرة التي سبق التطرق إليه ألا وهو الهجرة الخارجية إذ أن هذا المعيار _ المعيار القانوني_ غير قابل للنفاذ فيما يتعلق بالهجرة الداخلية ذلك أن هذه الأخيرة لا يتطلب القيام بها حيازة أي نوع من أنواع وثائق السفر ...).

**الهجرة الشرعية:**

تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب، وتتم عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواء كانت عن طريق البر، الجو أو البحر لإقليم الدولة.

وتشترط الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر، ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات.

وأشارت ديباجة منظمة العمل الدولية إلى ضرورة مصالح العمال والمستخدمين في بلدان غير بلدانهم وظهرت اتفاقيات دولية وإقليمية تنظم عمليات الهجرة الشرعية، وطورت الدول تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالهجرة، وأخيرا انتقلت النظم القانونية للهجرة إلى مرحلة أكثر تطورا، وأصبح القانون الدولي هو الذي يشرع وينظم الهجرة من أجل العمل وتشرف عليه منظمات دولية مثل الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة أو المنظمات ذات العلاقة[12].

**الهجرة غير الشرعية:**

تعد الهجرة غير الشرعية أبرز أنواع الهجرة وفقا للمعيار القانوني وأهمها وبحسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية، "تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة"[13].

أما منظمة الهجرة الدولية "فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها أنه "المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، الإقامة أو العمل في بلد ما"[14].

ويشمل هذا:

- الأفراد الذين ليس لهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال ) ولكن استطاعوا الدخول سرا.( بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية: برّا، بحرا أو جوّا).

الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته❖ (التزوير يستهدف بالأساس وثيقة السفر أو الهوية)

**والمهاجرين في أوضاع غير نظامية"❖.**

يتضح من القائمة السابقة للفئات التي من الممكن أن تندرج ضمن مصطلح المهاجر أن هناك جدلا لغويا ومن ثم مفاهيميا لما يمكن أن يعنيه مصطلح "المهاجر" ومن ثم "المهاجر غير الشرعي" وهو الأمر الذي أدى بالعديد من الباحثين إلى الاعتراف بعدم التوفيق في بلورة الأبعاد النظرية للهجرة ومنها استنتاج Tapinos "تابينو" بقوله: "لم يحدث أن وجدت نظريات للهجرة وقول " Heisel " "هيسل" أنه لا يوجد تعريف نظري واحد يخص الهجرة (الدولية الشرعية منها وغير الشرعية) أو إطار مفاهيمي تحصل على الإجماع وقول "Wood" "وود" أخيرا : "لازلنا بعيدين عن إيجاد الإطار المفاهيمي المناسب لدراسة حراك السكان"[15].

لكن رغم الاختلاف الذي يشوب ضبط مصطلح "الهجرة" و "المهاجر" ومن ثمة الاختلاف حول تحديد من هو المهاجر غير الشرعي وما هو الدخول غير الشرعي (عبور الحدود غير الشرعي) إلا أنه تحقق قدر كبير من الاتفاق بين المهتمين بدراسات الهجرة حول التحديد الفئوي للمهاجرين غير الشرعيين" الذي قدمه Tapinos، حيث قدم هذا الأخير 4 حالات أساسية تتضمن ما يمكن أن نطلق عليه صفة " مهاجر غير شرعي":

الحالة الأولى: دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني .

الحالة الثانية: دخول قانوني، اقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.

الحالة الثالثة: دخول غير قانوني، اقامة قانونية ،عمل قانوني.

الحالة الرابعة: دخول غير قانوني ،اقامة غير قانونية ،عمل غير قانوني

هذا ويرجى ملاحظة أنه لا يوجد حاليا في أوربا إجماع على معنى محدد لكلمة "مهاجر" والتعريف الواسع الذي يطرحه مسؤولو الإتحاد الأوربي هو "مواطن من بلد ثالث من غير مواطني الإتحاد الأوروبي" بيد أن وكالة الحقوق الأساسية التابعة للإتحاد الأوروبي أشارت في تقريرها السنوي الأول للعام 2008 إلى أنه لا يوجد تعريف رسمي للمهاجرين والأقليات الأثنية في الإتحاد الأوربي، وأن المصطلح يشير بصفة عامة إلى: "مجموعة اجتماعية(..) يمكن أن تكون معرضة لحالات من العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري/الإثني، والاستخدام الأكثر شيوعا للمصطلح يغطي المهاجرين واللاجئين من الجيل الأول، إضافة إلى الأشخاص من الأجيال اللاحقة الذين تعود أصولهم إلى مهاجرين(...)[16] ويضيف مشروع "شبكة صحة الهاجرين" المختص بقضايا صحة المهاجرين إلى القائمة السابقة ما يلي[17]: المهاجرين غير الموثقين❖، المهاجرين بصفة سرية، واللاجئين.

## ثانيا: الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

### 1 -الحركيات السياسية:

-تُعدّ الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية (الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب) أحد الحركيات السببية التي تُجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا[18] وهو ما يُطلق عليه " بالهجرة الاضطرارية" أو " اللجوء السياسي"◆.

هذا وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية ( يجب التأكيد هنا على أن طبيعة الحدود السياسية في القارة الإفريقية هي "حدود مصطنعة" أي مفروضة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الأوربية خلال العقدين الذين تبعا مؤتمر برلين 1884) [19]، كما تعرف القارة نزاعات ذات طابع اقتصادي -الصراع على الموارد -،أو قد يكون النزاع ذا طابع عرقي يبدأ داخل دولة ما ثم يتحول إلى نزاعات ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة " الكونغو"، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة، ومأساة "رواندا" و"البورندي".. والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهجرين لاجئين كانوا أم مهاجرين غير شرعيين) [20].

وهنا لا يمكن إغفال واقع التنوع والتعدد المجتمعي الذي يمثل البيئة الأوسع للنظام السياسي، فالقارة بها ما يربو على الألف مجموعة إثنية تمتلك كل واحدة منها تقاليدها وتراثها الحضاري، وقيمها الخاصة ومن ناحية أخرى فإن هذه الجماعات الإثنية تتدرج في إطار مجموعات لغوية واجتماعية أوسع [21].

-معظم الدول المصدر للهجرة غير الشرعية تواجه ما درج دارسوا التنمية السياسية على تسميته بـ " أزمات التنمية السياسية" أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسة حلها وهي أزمات: الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع.

**أزمة الهوية:** تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.

**أزمة الشرعية:** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، أو نخبة حاكمة باعتبارها غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم

واتخاذ القرارات وقد يستند هذا السند أو الأساس إلى الطابع "الكاريزمي أو "التاريخي" للزعيم، أو إلى الدين ، أو الأعراف أو التقاليد أو القانون.

**أزمة المشاركة:** أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

**أزمة التغلغل:** أي عدم القدرة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه وكذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

**أزمة التوزيع:** تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية[22].

هذا ويتحدث دارسوا التنمية السياسية عن أن هذه الأزمات ليست حكرا على الدول المصدر للهجرة غير الشرعية –التي في معظمها دول عالم -ثالثية فالنظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما واجهت هذه الأزمات بشكل متوال، لكن إحدى أهم مشكلات النظم السياسية في العالم الثالث أنها تكاد تواجه هذه الأزمات - أزمات التنمية السياسية -كلها في وقت واحد[23].

- معظم الدول المصدر للهجرة غير الشرعية غير قادرة على توصيل "سلع سياسية ايجابية " لشعوبها ويقصد " بالسلع السياسة " خدمات الأمن والتعليم والصحة والرقابة البيئية وإطار قانوني عام وقضاء (نظام قضائي) يوثق به ويحتكم إليه، وكذا متطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات، كما يعد "الأمن" أكثر السلع السياسية أهمية لحياة الناس[24].

هذا وتعد عدم القدرة على توصيل سلع سياسية إيجابية من قبل الدولة لشعوبها أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على دولة ما بالضعف أو الفشل أو الانهيار، الأمر الذي يترتب عليه "ضعف الشعور بالانتماء إلى هذه الدولة" من قبل الطبقات الدنيا خاصة، باعتبارها أكثر الطبقات تهميشا وحرمانا من تلك السلع مما يدفع بها إلى البحث عن بدائل أقرب إلى "المجازفة" و" فك الارتباط" بقيم ومعايير ورموز هذا المجتمع والتي تجد مجالها للتطبيق عن طريق " الهجرة".

-عجز الأنظمة السياسية عن أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية السياسية، خاصة في الدول المستقلة حديثا والتي لا تزال تواجه مشكلة بناء الدولة - الأمة، حيث يقع على عاتق الدولة مهمة تنشئة الناس على إخضاع ولاءاتهم العائلية والقبلية والدينية وغيرها من الولاءات الفرعية إلى الولاء إلى الأمة الجديدة[25]، أي عجزها عن خلق "الإحساس العام بالهوية الوطنية"، في الوقت الذي تؤدي فيه التنشئة الاجتماعية السياسية إلى بناء المجتمع السياسي وخلق "هوية وطنية"، فإنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تمزق المجتمع[26]، وأبرز صور هذا التمزق هو "الانفصال" أو "المطالبة به" أو الهجرة كشكل تعبيري أزموي عن هذا التمزق.

-غياب أي مفهوم حقيقي للعمل المدني "Civilwork" لأن المواطن لا يرى أنه مُمَكّن Empowered على ذلك ويشعر أن ما يقوم به من جهد أو نضال مدني لن يفيده في إحداث تغيير حقيقي طالما أن المجتمع السياسي برمته لا يستند إلى مفهوم المواطنة[27]. (الهجرة كرد فعل يائس لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة).

-غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجز النظام عن بناء صيغ للحكم الجيد: فضآلة نصيب الشباب من الممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد " الإحباط"[28] و" الشعور بالتهميش" الذي تتخذ الهجرة غير الشرعية أحد أكثر أشكاله التعبيرية إيلاما.

### 2 -الحركيات الإقتصادية:

يرى الكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها حيث ترتبط عادة البطالة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإذا ما طال أمد هذا الانخفاض الحاد في الدخل واستحكم فإنه يؤدي إلى البحث عن منافذ غير شرعية ( في ظل عم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل).

وهنا تتولد علاقة اقتصادية مباشرة بين "البطالة" و"الهجرة غير الشرعية" بدافع من الحاجة والعوز الاقتصادي، كما أن البطالة غالبا ما تؤدي إلى العزلة الاجتماعية "للعاطل"، ومن ثم تضعف عنده القوى الاجتماعية (شبكة العلاقات الاجتماعية)، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويترتب على ذلك ظهور حالة " الأنومي" "Anomie*" عند العاطل التي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة[29].

فالبطالة طبقا لهذا التصور تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعايشه، وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في

المجتمع لدى العاطل، نتيجة عدم قدرته عل التمسك بها، ولقصور الوسائل المتاحة لديه عن تحقيق ومراعاة هذه القيم نتيجة توقفه عن العمل، وفقدانه لأهميته الاجتماعية[30] في ظل هذه القواعد والقيم، ويعتقد البعض أن الأمر يتطور لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيما اجتماعية "جديدة" تواءم ظروفه، وقواعد عامة للسلوك نحو الآخرين[31]، تتناسب مع عزلته الاجتماعية الجديدة، وتصبح مبررا كافيا للعديد من سلوكاته المنافية للمجتمع والعادات والتقاليد وحتى "القانون".

كما أن العوامل النفسية التي تصاحب البطالة لا سيما إذا طال أمدها تؤدي إلى آثار سلبية على تكوين شخصية العاطل وسلوكه النفسي والاجتماعي، ذلك أن البطالة تؤدي إلى تغذية وتقوية شعور "الإحباط" و"الفشل" لدى العاطل، مما يؤدي مع تزايد هذا الشعور وتفاعله إلى توليد شعور عدائي نحو المجتمع والآخرين[32] بما يمهد السبيل أمامه إلى هجرته والابتعاد عنه أيا كانت الطرق والوسائل.

وبذلك تساعد البطالة على جعل "الهجرة" حلما يراود أذهان الكثير من العاطلين عن العمل "خاصة الشباب منهم" ، فوفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 فإن 51% من الشباب في المنطقة العربية عبروا عن رغبتهم في الهجرة ضيقا من الأوضاع السائدة بالنسبة لفرص التعليم والعمل[33].

وإذا ما أخذنا المعطيات الرقمية ذات الصلة بالظاهرة تشير الإحصائيات إلى أن المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في المنطقة العربية يبلغ 14,4 في المائة من القوى العاملة في عام 2005 مقارنة بـ 6,3 في المائة على الصعيد العالمي[34]، وهذا إذا كانت معدلات البطالة تتفاوت بدرجة ملموسة بين بلد وآخر إلا أن البطالة في أوساط " الشباب " تمثل في كل الأحوال تحديا جديا مشتركا في العديد من بلدان جنوب حوض المتوسط -المغاربية منها على وجه الخصوص فالبطالة في صفوف الشباب الذين المُتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة في المغرب الأقصى بلغت حدود 31,8 % بينما بلغت نسبتها في الجزائر بين العاطلين الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما في "الجزائر" نحو 75% [35]، كما أن ما يعادل 37 % من العمال يشتغلون وظائف مؤقتة، في حين أنها بلغت نسبة 30 % في صفوف الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة في "تونس".. مما يجعل من الهجرة أياً كانت صفتها السبيل الوحيد لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ومُحاولة إيجادهم فرصة عمل "لائق"، وهو ما ينطبق مثلا مع حالة الشباب الجزائري العاطل عن العمل، حيث عبّر ما يقارب الـ 82 % من عينة مبحوثين -جزائريو الجنسية - شملتهم دراسة صادرة عن مركز CARIM أن السبب

الرئيسي لمحاولتهم الهجرة بطريقة غير شرعية هو "البطالة"[36]، وشكلت الفئة العمرية مابين 18 -25 سنة النسبة الأكبر بما يقارب الـ38,10 % وهو ما يؤكد الطرح آنف الذكر.

وقد أكد البنك الدولي أن "مشكلة البطالة" تعتبر أكبر تحد اقتصادي واجتماعي يواجه اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما أشار تقرير أوروبي صادر عن "منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط بقوله" أن البطالة تعد أكبر التحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط"، كما أكد التقرير الأخير على ضرورة المواجهة الجادة لقضية البطالة في دول جنوب البحر المتوسط خاصة مع الارتفاع المُتوقع في عدد الداخلين إلى سوق العمل نظراً لحجم وتركيبة السكان في المنطقة التي يصل بها حجم المواطنين -أقل من 15 سنة - إلى أكثر من 80 مليون نسمة عام 2000 وهو الرقم الذي يفوق قوة العمل الحالية والتي لا تتعدى 74مليون فرد في الوقت الحالي، في الوقت الذي ذهب فيه التقرير إلى أن دول المنطقة تحتاج إلى توفير نحو 34 مليون فرصة عمل خلال السنوات الـ15 القادمة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة[37].

إضافة إلى ما سلف تتعلق -كذلك - الأسباب الاقتصادية للهجرة الشرعية منها وغير الشرعية عادة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالأفراد ينتقلون من المناطق حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم لأن الهدف من الهجرة – في شكلها القانوني - ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دول الأصل وبين الأجور المنتظرة– أو المتوقعة – في دول الاستقبال وحسب G.P.Tapinons فإن الهجرة هي "رد فعل" تجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد".

إن هذا الانقطاع الجذري– الكلاسيكي بين دول الأصل والدول المستقبلة الحاصل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي (الفروقات الكبيرة في الإنتاجية، اللامساواة في الأجور وفي الحماية الاجتماعية، الفروقات المحسوسة في أنظمة علاقات العمل الاجتماعية) يشجع من سيصبحون "مهاجرين" على الانتقال إلى بلدان أغنى لكي يحسنوا آفاق حياتهم.. وعلى الرغم من أن من يتطلعون إلى الهجرة غالبا ما يكونون غير قادرين على الانتقال بطريقة قانونية فإنهم يهاجرون بصرف النظر عن ذلك فالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في الاتساع قد تؤدي إلى رغبة أعداد أكبر من المهاجرين الذين لا

يحملون الوثائق اللازمة في خرق الأنظمة مقابل "وعد" بحياة أفضل.

هذا وتدعيما للطرح الأنف الذكر نستدل بالمعطيات الإحصائية التالية:

هناك 15% من تعداد العالم في البلدان ذات الدخل المرتفع يستهلكون 54 % من مجموع الإنتاج العالمي، في حين أن 40 % من الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون 11% من مجموع الإنتاج العالمي، وفي حين أن أغلبية الناس ازداد استهلاكهم في الوقت الحالي فقد انخفض معدل الاستهلاك للأسر الإفريقية 20% عما كان عليه منذ 25 سنة[38].

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن: موجودات ثلاثة من أغنى أصحاب البلايين في العالم تتجاوز من حيث القيمة مجموع الناتج القومي الإجمالي لجميع أقل البلدان نموا بعدد سكانها البالغين 600 مليون نسمة وأفاد التقرير بأن الهوة في الدخل بين خمس سكان العالم الذين يعيشون في أغنى البلدان وخمس السكان الذين يعيشون في أفقر البلدان التي كانت في عام 1960 بنسبة 30 إلى 1 اتسعت في عام 1997 لتصبح 74 إلى 1.[39]

تتخلف معظم أقاليم العالم النامي عن البلدان المتقدمة عوضا عن اللحاق بها، أضف إلى ذلك أن التقارب "نسبي"، حيث ظواهر اللامساواة في الدخل بين البلدان المتقدمة والنامية تزداد، حتى عندما تكون لدى البلدان النامية معدلات نمو أعلى – تحديدا لأن فجوات الدخل كبيرة جدا منذ البداية – فمثلا إذا نمت المداخيل الوسطية بنسبة 3% في إفريقيا جنوب الصحراء، وفي أوربا ذات الدخل المرتفع، فسيبلغ التغيير المطلق إضافة 51 دولار للشخص في إفريقيا و854 دولارا للشخص في أوروبا[40].

هذا ويجب الإشارة إلى أن هناك اتفاقا عاما، كما تشير سجلات المؤسسات الدولية المعنية على أن القارة الإفريقية ولفترة طويلة من الزمن لا تزال في المرتبة الأقل تنمية في عالمنا المعاصر، "فمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية"The UN Human Development Index" لسنة 2005 الذي يصنف الدول حسب مستوى معيشة المواطن يبين وبوضوح أن العشرين دولة بين دول العالم الأقل ملائمة للعيش فيها (livable Last) هي جميعا افريقية[41].

بالمقابل نجد العشرين دولة الأكثر ملائمة للعيش فيها (Most livable) عالميا هي دول غربية بصدارة أوربية.. الجدير بالتمعن في هذا التصنيف الدول أن معظم الدول الإفريقية الواقعة ضمن المجموعة الأولى تعتبر من "دول المصدر" للمهاجرين غير الشرعيين.. بينما نلاحظ أن عددا لا بأس به من دول المجموعة الأخيرة هي الدول المستهدفة بهذه الظاهرة[42].

هذا وترى العديد من الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع أنه من المرجح أن يؤدي تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان المقرون باتساع فجوة أوجه انعدام المساواة إلى زيادة تكثيف التنقلات الدولية ففي غمار "التدافع العالمي على المهارات يتزايد استغلال البلدان

المتقدمة لمجموعة أكبر من اليد العاملة التي تنتقل بدرجة مفرطة، وفي الوقت ذاته، ستحتاج البلدان المتقدمة إذا كان المراد لاقتصادياتها أن تواصل نموها، إلى مزيد من المهاجرين لكي يقوموا بأعمال "متدنية الأجر" لا يرغب نظراؤهم من أهالي تلك البلدان في آن يقوموا بها، وخصوصا في ظل ما يعرض عليهم من أجور متدنية، وهذه الأعمال التي تعرف بأنها حروف "D " الأربعة[43] وهي:

Daity (القذرة)، Difficult (الصعبة)،Demeaning (المهينة)وDangerous (الخطرة) تشمل جمع القمامة، وتنظيف الشوارع، والتشييد والتعدين..وما إلى ذلك، أما المهن الأخرى التي قد يرفضها العمال المحليون فهي موسمية وتتطلب تكملة بعمال أجانب.

**3 -الحركيات البسيكو -ثقافية:**

يعتبر العديد من الباحثين أن لجوء الأفراد إلى الهجرة – بما فيها الهجرة غير الشرعية هو مؤشر على أنهم في حالة " عدم إشباع" بالنسبة لحاجاتهم الأساسية، فالمفكر وعالم النفس ماسلو " Abraham Harold Maslow " وضع في هرمه المشهور " هرم الحاجات" " Hierarchy of Needs " تسلسلا هرميا للحاجات الإنسانية للإنسان منطلقا من أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توترا عند الأفراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل - بطرق شرعية أو غير شرعية – لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدو أكثر فائدة لهم.

وقد نظم "ماسلو" هذه الحاجيات بحسب أهميتها بدءا من الأكثر أهمية كالآتي[44]:

الحاجات الفيسولوجية Physiological Needs: مثل الحاجة للطعام والشراب والكساء والسكن والزواج..وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة، فإذا أمّن الإنسان ضرورات حاجاته المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.

حاجات الأمن (Safty Needs (Security: في النفس والمسكن والوظيفة، إن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين كفالة حقه في توفير حاجاته الضرورية كلما زاد شعوره بالارتياح النفسي.

حاجات الانتماء (Social Needs (affilation: للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال المودة والبرّ..( الإنسان اجتماعي بطبعه يميل إلى المجتمع والتفاعل مع الآخرين).

حاجات التقدير (Esteem Needs ( Recognition : من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف، هذه الحاجة كغيرها من الحاجات يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة

والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها قوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية.

حاجات تحقيق الذات Self actualization Needs: الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف.

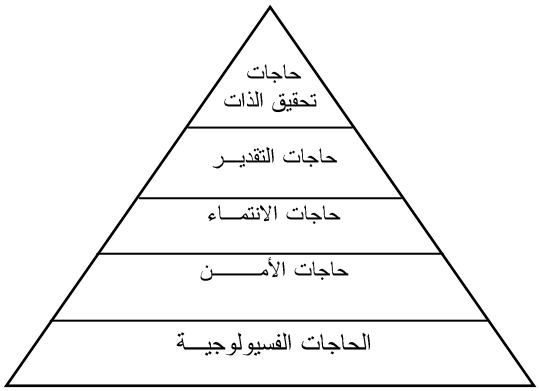


ما يُستشف من هذا الترتيب للحاجات أنها تمثل دوافع للسلوك وأن أي خلل في ترتيبها يؤدي بالضرورة إلى اختلال السلوك الإنساني وشواهد الواقع تؤكد أن فئة المهاجرين غير الشرعيين هم أكثر من عانوا عدم تلبية هذه الحاجات ، وبالتالي تكرس الشعور بالحرمان الذي قد تكون له تعبيرات مضادة للمجتمع تعد الهجرة غير الشرعية أحد أبرز تجلياتها ( تحدي معايير المجتمع والقوانين الدولية).

هذا وتعتبر حيل الدفاع النفسي من الأساليب غير المباشرة التي يحاول من خلالها الشاب المهاجر/ مشروع المهاجر غير الشرعي إحداث التوافق النفسي أمام هول ما سيُقدم عليه.

وحِيَل الدفاع النفسي هي وسائل وأساليب لا شعورية من جانب " الفرد" من وظيفتها تشويه ومسخ الحقيقة "بذهنه" حتى يتخلص الفرد من حالة التوتر والقلق الناتجة عن الإحباط والصراعات التي لم تحل والتي تهدد أمنه النفسي وهدفها وقاية الذات وتحقيق الراحة النفسية[45].

وتعتبر هذه الحيل بمثابة أسلحة دفاع نفسي تستخدمها الذات ضد "الإحباط" و"الصراع" و" التوتر" و"القلق"، (حيل "الدفاع النفسي" تعتبر محاولات للإبقاء على التوازن النفسي من أن يصيبه الاختلال).

تتعدد حيل الدفاع النفسي وتنقسم إلى أقسام منها:

-حيل الدفاع الإنسحابية (أو الهروبية):مثل الانسحاب،النكوص والتفكيك والتخيل والتبرير والانكار والالغاء والسلبية.

-حيل الدفاع العدوانية ( أو الهجومية): مثل العدوان والاسقاط والاحتواء

- حيل الدفاع السوية: وهي غير عنيفة وتُساعد الفرد في حل مشكلاته النفسية وتحقيق توافقه النفسي

- حيل الدفاع غير السوية: وهي عنيفة ويلجأ إليها الفرد عندما تخفق حيله الدفاعية السوية، فيظهر سلوكه مرضياً[46].

ويضيف المهتمون بدراسة العوامل النفسية التي تقف وراء تشجيع الفرد عل الهجرة بطريقة غير شرعية مجموعة من الحيل النفسية الأخرى: كالإزاحة Displacement والإنكار التي تستخدم من الناحية النفسية وذلك للتغلب على الصراع النفسي الذي يعيشه مشروع المهاجر غير الشرعي.

كما أن هذه الحيل النفسية التي يلجأ إليها المهاجر غير الشرعي تعبر عن خلل في التركيبة النفسية للمهاجر أو مشروع المهاجر، رغم أن كل تلك " الحيل" قد يلجأ إليها معظم الأفراد: السوي واللاسوي والعادي والشاذ.. ولكن الفرق وجودها بصورة مُعتدلة عند الأول وبصورة مفرطة عند الثاني.

إضافة إلى الدوافع النفسية التي تحمل الشباب على الهجرة فإن آثار الإعلام المرئي في ظل العولمة ساهمت في وجود جملة من " التمثلات" لدى الشباب حول أوربا كأرض للخلاص، فوسائل الإعلام كأدوات للهيمنة بتعبير "بيار بورديو" تسوّق لنموذج الحياة الأوربية ونظامها الاجتماعي الممتاز إلى جانب احترام الفرص السياسية والإنسانية لصالح جميع السكان دون تمييز مما يصنع من الجاهزية لدى الشباب للهجرة ولو عبر الموت كنوع من الانتحار المُمنهج الذي يعرب عن حالة من " الوعي المخرب"[47].

كما أن وسائل الإعلام ذاتها تصنع نوعا من الازدواجية في معايير الحكم والتفكير لدى الشباب وتجعله يعيش نوعا من التناقض والتيه بين خطاب مدعوم بترسانة إعلامية ضخمة وواقع محل تساؤل، إذ كيف لا يكون مستغربا أن تتزايد الأسفار في كل الاتجاهات ولا تتطور في اتجاه أوربا!! وكيف يكون طبيعيا في حركة العولمة ذاتها أن تنتقل البضائع ورؤوس الأموال ويُمنع البشر من حق التنقل؟ فالعولمة لم تعد تعني تكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فحسب بل تجاوزت ذلك إلى حالة الوعي والإدراك بهذه الحركة، مما يحقق للعولمة بعديها: البعد المادي الذي يشير إلى حقيقة انكماش العالم، والبعد غير المادي وهو وعي الإنسان بهذا الانكماش (العولمة قللت من أهمية حواجز الحدود

والجغرافيا كما غيرت ديناميكية العديد من المضامين لمفاهيم ومسلمات عديدة عرفها المجتمع الدولي الحديث مثل: الزمان، المكان، الدولة، الهُوية، المواصلة، الحدود، والسيادة ..إلخ).

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية – كسلوك انسحابي وغير سوي تعبر عن خلل لأي مجتمع ألا وهما: البناء الثقافي Culture Structure وهو البناء الذي يحد في المعايير والقيم Norms and values الأهداف الأساسية لأفراد المجتمع والبناء الاجتماعيSocial Structure هو الذي يحدد:

- أنماط العلاقات في المجتمع.

- طرق الوصول للأهداف ( داخل أي مجتمع ما)، ويحدث التصادم أو الخلل عندما يمجد البناء الثقافي أهداف النجاح ويرفع هذه الأهداف سواء كانت مادية أو معنوية لتصبح الغاية العظمى لغالبية أفراد المجتمع، ثم يأتي البناء الاجتماعي (الذي يحدد أنماط العلاقات في المجتمع وطرق الوصول للأهداف) ليقيد أو يعلق إمكانية الوصول لتلك الأهداف المحددة من طرف البناء الثقافي للغالبية العظمى من أفراد المجتمع عن طريق تحديد تقييد، تقليص أو غلق فرص النجاح أمام فئة أو فئات معينة من المجتمع مثل الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو جماعات عرقية أو دينية محددة من نفس المجتمع[48]، هنا تصبح إمكانيات النجاح بإتباع "الطرق المشروعة" – أنماط السلوك وطرق الوصول للأهداف المحددة من قبل البناء الاجتماعي – غير متوفرة وشبه معدمة بالنسبة لعدد معتبر من أفراد المجتمع، فيتجه بعض الأفراد إلى طرق غير تلك وضعها المجتمع للوصول على تحقيق أهدافهم ورغباتهم المقبولة من طرف المجتمع كنتائج نهائية بغض النظر عن الطرق التي أوصلت إليها وهذه الطرق عادة ما تكون غير شرعية أو غير تلك التي حددها البناء الاجتماعي، هذا ما يؤدي إلى "الهدم الاجتماعي" أي انفعال بين أبنية المجتمع الثقافية من جهة والاجتماعية من جهة أخرى بسبب قبول المجتمع " نتائج" و"انجازات" استُعملت فيها طرق غير شرعية[49].

ويمكن تلخيص ذلك من خلال العلاقة التي أوردها "روبرت ميرتون Robert Merton": كلما قلت الفرص الممنوحة من المجتمع للأفراد لتحقيق أهدافهم كلما زاد عدد الخارجين عن الأنماط السلوكية المحددة... أي كلما كثر عدد الخارجين عن القوانين[50]

**الخاتمة:**

يتضح مما سبق أن الهجرة وكما أثارت جدلاً مفاهيميا بين الدراسين لها فقد تعددت الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالعوامل المؤدية إليها، عاكسة وجهة نظر الدراسين، فمنهم من تبنى العامل السياسي، في حين شدت البيئة الاقتصادية المشتغلين على هذا الأمر والذين وجدوا أن عامل البطالة وما يرتبط به من متغيرات أخرى يمكن أن يكون سبباً في بروز

ظاهرة الهجرة غير الشرعية وشيوعها،بينما اهتم آخرون بالنواحي النفسو -اجتماعية للمهاجر غير الشرعي المدفوع عن طريقها إلى ذلك كحاجاته المختلفة نفسية كانت أم اجتماعية.

وعليه فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة من حيث الحركيات السببة المُنتجة لها، وبالتالي لا يمكن مُعالجة آثارها متعددة الأبعاد بمعزل عن المشكلات السياسية والاقتصادية والإنسانية ذات الصلة الوثيقة بها مما يعني ضرورة تبني منهج عبر تخصصي يسمح بالوقوف على مختلف الحركيات السببية المُستنبتة للظاهرة.

## الهوامش:

(1) يوسف شكري فرحات، ص 117 .

(2)Immigration ce qui vient s'installer dans un pays étranger.

❖❖ Emigrant: quitter son pays pour aller s'établir ailleurs.

(3) كريم متقي مشكوري، "**الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوربا**"، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص (كلية العلوم القانون والاقتصادية والاجتماعية.جامعة سيدي محمد بن عبد الله (المغرب).

(4) عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 -1939** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 11.

(5) سامي محمود أسامة بدير، "**أوربا والهجرة غير المنظمة في مصر بين الواجب والمسؤولية** "سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية. العدد68، يونيو 2009 متحصل عليه من : c 212.12.226.70/104/17social.do

(6) برنامج الأمم المتحدة (ENDP)، تقرير التنمية البشرية 2009 التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، ص15.

(7) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 1343

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص15.

(9) المرجع نفسه.

(10) إبراهيم أحمد سعيد، **أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية**. حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1997، ص83.

(11) نفس المرجع، ص85.

(12) محمد رمضان، "**الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي -دراسة ميدانية**"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 43، خريف 2009، متحصل عليه من:
www.ulum.nl/E35.html

(13) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين.

(14) المنظمة الدولية للهجرة، معجم قانون الهجرة الدولي، سلسلة القانون الدولي للهجرة، 2004.

❖ ويقصد بتعبير "وثيقة السفر أو الهوية المزورة" أي وثيقة سفر أو هوية.

-تكون قد زودت أو حورت تحويرا ماديا من جانب أي شخص غير الشخص أو الجهاز المخول قانونا بإعداد أو إصدار وثيقة السفر أو الهوية نيابة عن دولة ما.

-أو تكون قد أصدرت بطريقة غير سليمة أو حصل عليها بالاحتيال أو الفساد أو الإكراه أو بأية طريقة غير مشروعة أخرى.

-أو يستخدمها شخص غير صاحبها الشرعي.

❖ تم تحديد مفهوم "الوضع غير النظامي" لأول مرة في عام 1975 من قبل منظمة العمل الدولية وتم تبنيه على نطاق واسع خلال العقود اللاحقة :" يكون المهاجر في وضع غير نظامي أثناء رحلته/ رحلتها، وحال وصوله أثناء إقامته في بلد إذا كان ينتهك تعليمات أو اتفاقيات على صعيد التشريعات الوطنية أو الثنائية أو متعددة الأطراف أو الدولية".

هذا وترفض منظمة العمل الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية استخدام مصطلح "غير قانوني" لإشارة إلى المهاجرين غير الشرعيين على اعتبار أن المصطلح ينزع الصفة الإنسانية عن الأفراد، كما أنه مصطلح محمل بدلالات "إجرامية" سيما وأن المهاجر غير الشرعي حسبهم لا يرتكب سوى "مخالفة إدارية" بينما تذهب منظمة الهجرة الدولية إلى القول بأنه "يوجد ميل" إلى تقييد استخدام مصطلح "الهجرة غير الشرعية " في حالات تهريب المهاجرين والاتجار في الأشخاص.

(15) خالد الوحيشي " الهجرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة" متحصل عليه من: www.scwa.UN.org/popin/Publication/.../migration/bouhichi.Pdf

(16) كلاري إيسكوفير وآخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية: إمكانية الوصول إلى العناية الصحية وسوق العمل. تر: أيمن حداد، كوبنهاجن: الشبكة الأورو _ متوسطية لحقوق الإنسان، 2008 ، ص 18 .

(17) المرجع نفسه .

❖ تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "مهاجر غير موثق" مصطلح لا وجود له ضمن مصطلحات الفقه القانوني.

(18 ) Imigration ; obtenu par courant : http://Fr.wikipedia.org/wiki/imigration.

❖ هنا يجب الإشارة إلى الصعوبة التي يلاقيها الباحث في التفرقة بين اللاجئين والمهاجرين وهي المجلة التابعة لها "اللاجئون" عارضة صورة الشاب إفريقي تم التقاطه من البحر المتوسط تحت عنوان: لاجئ أم مهاجر (غير شرعي) من المبكر أن تعرف.

(19) عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 93.

(20) نفس المرجع، ص89.

(21) حمدي عبد الرحمان حسن، **قضايا في النظم السياسية في إفريقيا**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998، ص 16.

(22) أسامة غزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987، ص 31.

(23) المرجع نفسه.

(24) حيدر إبراهيم، "**الدولة الفاشلة أوالمُخفقة**" متحصل عليه من:

www.alsahafa.info/index.php

(25) سالم حافظ رعد، **التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**. عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص41.

(26) نفس المرجع، ص42.

(27) سامح فوزي، "**الحوكمة**". مفاهيم. العدد 10، أكتوبر 2005، ص ص3 -57.

(28) بشير مصطفى، **"القرار عبر مضيق جبل طارق"**. الشروق. العدد 2236. 28 فيفري 2000، ص19.

❖ "الأنومي" كلمة فرنسية من أصل يوناني تعني الافتقار إلى القواعد والقوانين استعارها علماء الاجتماع من الدراسات اللاهوتية لتعني حالة الفرد الذي لا يتقيد بالقواعد الاجتماعية السائدة.

(29) عاطف عبد الفتاح عجوة، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1985، ص 41.

(30) المرجع نفسه.

(31) نفس المرجع، ص 43.

(32) المرجع نفسه.

(33) محمد عبد السلام، **"مؤشر الرغبة في مغادرة المنطقة العربية ...يتنامى"**، متحصل عليه من:
http://swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=512788

(34) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص11.

(35) البنك الدولي، "موجز قطري عن الجزائر"، متحصل عليه من:
http://web.wordbank.org/INTALGERINARBIC/Resoures/Algeria-AR-AM 2009.pdf

(36) Hocine Lab elaoui ; « Harga » ou la Forme actuelle de l'émigration Irrégulière des Algériens. Italie : Institut universitaire européen, 2009, p06.obtenu en parcourant www.Carim.org-publications

(37) "البطالة أكبر التحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط"، متحصل عليه من:
www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3092...233

(38) الأمم المتحدة، "بيان صحفي حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تطبيق أجندة 21" متحصل عليه من: http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/media/press1.html

(39) الأمم المتحدة ،"مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية باعتباره نقطة انطلاق لعملية التغيير"، متحصل عليه من: http://www.un.org/arabic/ga/S_24/2099.htm

(40) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، ص37.

(41) أحمد علي الأطرش، **"البعد الإنساني للأمن الإقليمي"** ، متحصل عليه من:
http://www.biblioislam.net/ar/Elibrary/card.aspx?tblid=2&ID=36369

(42) المرجع نفسه.

(43) صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA)،حالة سكان العالم2006 عبور النساء والهجرة الدولية. ص07

(44) إبراهيم محمد عياش، "الهجرة غير الشرعية الجزء 2"، متحصل عليه من:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid...

(45) حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، القاهرة: عالم الكتب، 1977، ص 41

(46) نفس المرجع، ص42.

(47) بشير مصطفى، مرجع سابق.

(48) حسن طالب، **المدينة والجريمة الأحياء الفوضوية في النسيج العمراني الحضري والجريمة**. الرياض: دار الفنون، 1997، ص 102.

(49) نفس المرجع، ص 103.

(50) المرجع نفسه.